Document: EB 2009/98/R.17
Agenda: 13
Date: 11 November 2009
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

مقترح بشأن كوت ديفوار والتقرير المرحلي لعام 2009

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والتسعون
روما، 15–17 ديسمبر/كانون الأول 2009

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Brian Baldwin

كبير مستشاري إدارة العمليات

رقم الهاتف: 2377 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: b.baldwin@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على حالة قطرية جديدة بشأن التخفيف من الدين في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (كوت ديفوار) وعلى عرض مادة هذه الوثيقة على الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس المحافظين للعلم، وفقا للتوصية الواردة في الفقرة 26.

مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون – مقترح بشأن كوت ديفوار والتقرير المرحلي لعام 2009

أولا – مقدمة

1- هدف هذا التقرير المرحلي لعام 2009 هو:

- طلب موافقة المجلس التنفيذي على حالة قطرية جديدة (كوت ديفوار) للتخفيف من الدين في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛
- إحاطة المجلس التنفيذي علماً بوضع تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وبمشاركة الصندوق في هذه المبادرة؛
- طلب موافقة المجلس التنفيذي على عرض هذا التقرير المرحلي على مجلس المحافظين للعلم.

ثانيا – حالة قطرية جديدة: كوت ديفوار

2- في مارس/آذار 2009، وافق المجلسان التنفيذيان لصندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية على تقديم الدعم لحزمة شاملة لتخفيف ديون كوت ديفوار في إطار مبادرة الديون المعززة.

3- وأسفر انعدام الاستقرار السياسي في أعقاب وفاة أول رئيس لكوت ديفوار في عام 1993 عن اضطرابات مدنية خلال النصف الثاني من التسعينات بلغت ذروتها باندلاع حرب أهلية قصيرة الأمد خلال الفترة من سبتمبر/أيلول 2002 إلى يناير/كانون الثاني 2003. وأدت هذه الأزمة إلى تقهقر هذا البلد والمنطقة بأسرها اقتصاديا واجتماعيا[1]. ومع أن الصراع المسلح كان قصير الأمد والدمار المادي محدوداً نسبياً، فقد دخل البلد في أزمة استطال أمدها: (1) تزعزعت الزراعة في كثير من أنحاء البلد؛ (2) توقفت التجارة الإقليمية عبر كوت ديفوار تماماً؛ (3) تفشى الاتجار غير المشروع في الموارد الطبيعية؛ (4) انخفضت الاستثمارات المحلية والأجنبية انخفاضا حادا وانتقلت بعض الشركات خارج البلاد.

4- وأدت سنوات الأزمة إلى تفشي الفقر بدرجة كبيرة إلى تدهور مستويات المعيشة. وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تراكمية بلغت 15 في المائة خلال 2005–2006. وتشير التقديرات المستمدة من الاستقصاء المتعلق بميزانية الأسر الذي أجرى في الآونة الأخيرة إلى أن انتشار الفقر ارتفع من 38.2 في المائة في عام 2002 إلى 48.9 في المائة في عام 2008. وتأثرت خدمات الصحة الأساسية

[1] بلغ كوت ديفوار نقطة القرار في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام 1998. وبما أن البرنامج المدعوم من مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو قد توقف في مطلع عام 1999 ولم يتم بلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة الأصلية لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لم يقم المقرضون متعددو الأطراف بأي مدفوعات لتخفيف الديون في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي مطلع 2002، أعيد تقييم أهلية كوت ديفوار لتخفيف الدين في إطار المبادرة المعززة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في الوثيقة الأولية. وعلى هذا الأساس، كان من المتوقع أن يصل البلد نقطة القرار في أواخر عام 2002. غير أن الأزمة أوقفت البرنامج المدعوم من مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو ولم يتم النظر مطلقا في نقطة القرار في إطار المبادرة المعززة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

والتعليم بدرجة كبيرة في شمال البلاد، حيث لم يعد للإدارة العامة الرسمية وجود لأكثر من خمس سنوات.

5- وأدى انعدام الاستقرار السياسي والصراع لفترة طويلة في كوت ديفوار إلى تدهور التسيير والشفافية. وبطغيان الشواغل السياسية والأمنية على الحياة اليومية، اضطربت دورة الميزانية العادية وأصاب الضرر عمليات وإجراءات الإدارة المالية العامة. وحدث قسط وافر من النفقات العامة (تجاوز 50 في المائة في عام 2006) خارج إطار إجراءات الميزانية بتقديم سلف من الخزانة العامة بسلطات تقديرية ولم تدون بعض إيرادات البترول في الميزانية ولم تستخدم الرسوم شبه الضريبية على الكاكاو من قبل وكالات القطاع لمصلحة المنتجين كما كان مزمعا. وافتقرت طرق توريد المشتريات العامة إلى الشفافية.

6- ومع تحسن الاستقرار السياسي وعملية إعادة التوحيد الحالية، استمر الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في عام 2007 في عام 2008. وبلغ نمو الناتج في عام 2008 نسبة 2.3 في المائة بفضل الناتج الزراعي الإيجابي. وتحسنت الحوافز المقدمة للمنتجين والتسيير في قطاع الكاكاو والبن خلال العامين المنصرمين. بيد أن هناك تحديات كثيرة متبقية لتعزيز مساهمة هذا القطاع في النمو وتخفيف الفقر. ويحقق هذا القطاع ربع صادرات كوت ديفوار ودخله العام، وتعول عليه 000 700 أسرة من أصحاب الحيازات الصغيرة (4 ملايين شخص) بقدر كبير في دخلها وعملها.

7- وبذلت الحكومة جهوداً لإصلاح التدهور في توفير الخدمات الأساسية بإعادة توزيع الخدمات العامة في جميع أرجاء البلد وتأهيل التعليم والصحة وإمداد القرى بالمياه والبنى الأساسية على نحو متدرج. ومنذ 2008/2007، استمرت الأعوام الدراسية بصورة طبيعية في جميع أرجاء البلاد. وبفضل إعادة توزيع معظم المعلمين والإداريين في مضمار التعليم، ارتفعت معدلات الالتحاق بالدراسة في القطر بأكمله في جميع مستويات التعليم.

8- ويرد تحديد أهداف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية للأجل المتوسط في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر المعتمدة في فبراير/شباط 2009 والتي تستند إلى وثيقة استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة لعام 2002 وإلى الاستقصاء الخاص بميزانيات الأسر الذي أجرى عام 2008. وتشمل هذه الأهداف جهوداً ترمي إلى: تشجيع المصالحة الوطنية وإعادة توحيد البلاد توحيداً كاملاً وإصلاح البنى الأساسية واستئناف الخدمات الاجتماعية وتحسين التسيير والشفافية وتطبيع العلاقات المالية مع المقرضين تطبيعاً كاملاً.

9- وتعد الحكومة استراتيجية جديدة شاملة لقطاع الكاكاو والبن بغية زيادة إسهامه في النمو والحد من الفقر. وتعكف لجنة، كونت في فبراير/شباط 2009، على استعراض الإصلاحات وعمليات المراجعة السابقة في القطاع وإعادة النظر في دور وكالات القطاع الأربع، بغية إعداد إطار مؤسسي وتنظيمي جديد للقطاع. وستتخذ أيضاً تدابير تهدف إلى زيادة التنافس في التسويق لتحسين حصة المزارعين من الأسعار العالمية. أما في قطاع القطن، فتتمثل الأهداف الرئيسية في المدى القصير في سداد المتأخرات وتمويل المدخلات مثل البذور والأسمدة وتحقيق الاستقرار في أسعار المنتجين وإعادة تنظيم الشركات الرئيسية.

10- وخلال الفترة 2009–2013، من المتوقع أن يواصل النمو انتعاشه التدريجي رغم التأثير المحتمل للأزمة المالية العالمية – ليصل إلى معدل 5 في المائة ابتداءً من عام 2013 وفي السنوات اللاحقة. ويمثل مسار النمو بمعدل 5 في المائة توقعا حصيفا يراعي الأثر المحتمل للأزمة المالية وهو يقل كثيراً عن

المتوسطات المحققة في فترة 1994–1999 السابقة للأزمة (6.6 في المائة سنوياً). وآفاق النمو في الأجل القريب رهينة بعدة مخاطر داخلية وخارجية بحدوث انخفاض، فتراجع الاقتصاد العالمي قد يؤدي إلى مزيد من التدهور في أسعار السلع الأساسية ويؤثر سلباً على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى المعونة وأشكال تدفق رؤوس الأموال الأخرى الداخلة واللازمة لإعادة بناء الاقتصاد. وعلى وجه التحديد، سيؤدي حدوث انخفاض آخر في أسعار البترول وأسعار الكاكاو (التي لا تزال تحافظ على مستوياتها السابقة للأزمة) إلى تخفيض الإيرادات الحكومية وتضييق الحيز المالي للإنفاق على إعادة البناء.

11- وتقدر ديون كوت ديفوار، بصافي القيمة الحالية، بعد تطبيق آليات تخفيف الديون التقليدية على نحو كامل، بمبلغ 759.3 12 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2007، أي ما يعادل 327 في المائة من الدخل الحكومي، ومن ثم يعتبر كوت ديفوار مؤهلاً للاستفادة من التخفيف من الدين في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون "النافذة المالية" وذلك استناداً إلى بيانات نهاية عام 2007، إذ أن صافي القيمة الحالية للدين مقابل الدخل تفوق العتبة المحددة بنسبة 250 في المائة. ويستوفي البلد أيضاً المعيارين الفرعيين في إطار "النافذة المالية" وهما: تبلغ نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي 44.8 في المائة (تفوق العتبة البالغة 30 في المائة) ويبلغ معدل الإيرادات المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي 18.9 في المائة (فوق العتبة البالغة 15 في المائة).

12- ويستدعي تخفيف معدل صافي القيمة الحالية للديون إلى الدخل في كوت ديفوار من 327 في المائة إلى 250 في المائة تخفيف الديون في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مبلغاً قدر004.5 3 مليون دولار أمريكي بصافي القيمة الحالية. ويستدعي ذلك عامل تخفيض قدره 23.6 في المائة. واستناداً إلى تقاسم الأعباء بالتناسب، ستبلغ المساعدات المتعددة الأطراف 694.3 مليون دولار أمريكي (بصافي القيمة الحالية) ومساعدات ثنائية وتجارية بقيمة 310.5 2 مليون دولار أمريكي (بصافي القيمة الحالية).

13- والمجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على: (1) مساهمة الصندوق في تخفيف ديون كوت ديفوار بمبلغ 1.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أو نحو 2.6 مليون دولار أمريكي) بأسعار صافي القيمة الحالية لنهاية عام 2007؛ (2) تقديم ما يعادل 100 في المائة من قيمة تخفيف الديون خلال الفترة الانتقالية. ويتوقع أن تبلغ قيمة تخفيف خدمة الديون 2.0 مليون وحدة حقوق سحب خاصة تقريبا بالقيمة الاسمية تقدم لمدة 4–5 سنوات.

14- وعلى افتراض التنفيذ غير المشروط للمساعدة في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يتوقع أن ينخفض معدل صافي القيمة الحالية من الديون إلى الدخل في كوت ديفوار من 250 في المائة بنهاية عام 2007 (على افتراض المساعدة غير المشروطة في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون) إلى 74.4 في المائة تقريباً. وبافتراض وصول كوت ديفوار نقطة الإنجاز في ديسمبر/كانون الأول 2011، ستصبح البلد مؤهلة أيضاً للاستفادة من تخفيف دين إضافي في إطار المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الدين. وتشير التقديرات الأولية إلى أن قيمة التخفيف في إطار هذه المبادرة قد يصل إلى 013.5 2 مليون دولار أمريكي بالقيمة الاسمية. وسيقدم ثلاثة مقرضون مبالغ لتخفيف الدين في إطار المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الدين هم: مصرف التنمية الأفريقي والمؤسسة

الدولية للتنمية وصندوق النقد الدولي. وسيقدم هؤلاء المقرضون ما يعادل 100 في المائة من قيمة تخفيف الدين على جميع الديون المدفوعة. وبعد المساعدات غير المشروطة في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتخفيف عبء الدين في إطار المبادرة المتعددة الأطراف للتخفيف من عبء الدين، سينخفض معدل كوت ديفوار من صافي القيمة الحالية للدين إلى الدخل إلى 72.2 في المائة.

15- وسيصل كوت ديفوار إلى نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المعززة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عند تحقق بعض المحفزات القطاعية (إضافة إلى المحفزات المعيارية)، بما في ذلك الإصلاحات وحسن التسيير في إدارة الموارد العامة. وثمة محفزات أخرى ذات صلة بقطاعات التصدير الرئيسية وهي الغاز والنفط والكاكاو. ومن المرجح أن يؤدي تحسين الإبلاغ عن التدفقات المالية من استخراج النفط والغاز إلى زيادة الإيرادات وتعزيز الشفافية في استخدامها وأن يساعد، بمرور الوقت، في رفع كفاءة القطاع. ومن المنتظر أن يفضي تخفيف الضرائب العامة على صادرات الكاكاو، في قطاع الكاكاو والبن، وإصلاح الإطار المؤسسي إلى رفع كفاءة هذا القطاع وتحسين مستويات معيشة كثير من الأسر الايفوارية التي تعتمد على هذين المحصولين. ومن المتوقع أن يصل كوت ديفوار إلى نقطة الإنجاز بنهاية عام 2011.

16- وتعتزم الحكومة استخدام الوفورات ذات الصلة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتمويل أنشطة تركز، إلى حد كبير، على الصحة والتعليم وإمدادات المياه والإصحاح وإنتاج الغذاء، لاسيما الأرز والبنية الأساسية الريفية، بما في ذلك تشييد بنى أساسية لتجهيز وتخزين الإنتاج الغذائي والحبوب على أوجه أخص (ومن بينها الأرز).

ثالثا – التقدم المحرز في تنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

17- منذ بدء مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، قطع تنفيذ تخفيف الديون في إطار هذه المبادرة أشواطاً بعيدة. وتجاوز نحو 90 في المائة من البلدان المؤهلة (33 بلداً من أصل 38[2]) نقاط القرار الخاصة بها وأصبحت أهلاً لتلقي المساعدة في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وبلغ ستة وعشرون بلداً الآن نقطة الإنجاز الخاصة بها، بينما وصلت ثمانية بلدان إلى الفترة الانتقالية بين نقطتي القرار والإنجاز (انظر الجدول الوارد أدناه). وتسارعت وتيرة بلوغ البلدان التي توجد في المرحلة الانتقالية نقاط إنجازها خلال العامين المنصرمين، إذ مضت البلدان قدماً في تنفيذ برامجها الاقتصادية الكلية واستراتيجياتها الرامية إلى الحد من الفقر. ومنذ سبتمبر/أيلول 2005، بلغت بوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وغامبيا وهايتي وملاوي ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وسيراليون نقاط إنجازها، مع موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على مبالغ إضافية لملاوي ورواندا.

18- ووافق المجلس التنفيذي للصندوق، في دورته التي انعقدت في أبريل/نيسان 2009 على وثيقة تتعلق بنقطة قرار بشأن تخفيف الدين لتوغو. وإضافة إلى ذلك، بلغت بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى

[2] انسحبت قيرغيزستان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ونيبال من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وهايتي نقطة الإنجاز في مطلع منتصف عام 2009. وبدأ الصندوق في تنفيذ المستويات الموافق عليها من تخفيف الديون.

19- تظل مسألة الحفاظ على القدرة على تحمل الديون بعد الوصول إلى نقطة الإنجاز مسألة مثيرة للقلق، لاسيما في إطار الأزمة المالية الراهنة. وتؤكد أعمال تحليل القدرة على تحمل الديون أن البلدان تكون، بعد نقطة الإنجاز، في وضع أفضل من البلدان الفقيرة الأخرى المثقلة بالديون بل وأفضل من البلدان التي لا تنتمي إلى هذه الفئة. غير أن احتمالات قدرتها على تحمل الديون لا تزال ضعيفة ومعرضة للصدمات وشديدة الحساسية للشروط التمويلية الجديدة. ولا تزيد نسبة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تمر بمرحلة ما بعد نقطة الإنجاز والتي تتعرض لمخاطر منخفضة لمحنة الديون على 40 في المائة وذلك وفقا لأحدث بيانات تحليل القدرة على تحمل الديون، كما أن عدد البلدان المصنفة بأنها تتعرض لمخاطر مرتفعة آخذ في التزايد. وهذا الوضع يبرز الحاجة التي تدعو البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تمر بفترة ما بعد نقطة الإنجاز إلى تنفيذ سياسات اقتراض سليمة وتعزيز قدرتها على إدارة الدين العام. ويقدم الصندوق الدعم في هذا المجال من خلال مشاركته في إطار القدرة على تحمل الديون وإعداد تقارير تتضمن معلومات عن جميع الديون والاتصال بالبنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية في هذا الشأن.

ألف – مجموع التكاليف التي يتحملها الصندوق لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

20- تبلغ قيمة إجمالي التكاليف بصافي القيمة الحالية التي يتحملها الصندوق لمشاركته في المبادرة الشاملة لديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون[3] ما يقدر حاليا بنحو 304.0 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل حوالي 480.5 مليون دولار أمريكي) وهو ما يتفق مع التكلفة الاسمية التقريبية بمبلغ 462.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (نحو 731.8 مليون دولار أمريكي)[4] ومن المرجح أن ترتفع تقديرات التكلفة الحالية نتيجة لتأخر البلدان للوصول إلى نقطة القرار ونقطة الإنجاز، وتفاقم الحالة الاقتصادية التي تستوجب رفع نقطة الإنجاز إلى الحد الأقصى واستمرار انخفاض أسعار الخصم. ويقدر مجموع مدفوعات تخفيف الديون بمبلغ 50.1 مليون دولار أمريكي في عام 2009.

باء – التزامات الصندوق حتى تاريخه

21- التزم الصندوق حتى تاريخه بالمبالغ المطلوبة لتخفيف ديون جميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون البالغ عددها 34 بلداً والتي وصلت إلى نقطة القرار. وبلغ مجموع قيمة التزامات الصندوق حتى الآن 242.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (نحو 383.2 مليون دولار أمريكي) بصافي القيمة الحالية التي تصل إلى 366.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (578.9 مليون دولار أمريكي تقريبا) للإعفاء من خدمات الديون بالقيمة الاسمية.

[3] تشمل مشاركة الصندوق جميع البلدان المؤهلة لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما في ذلك البلدان التي تمر بمرحلة ما قبل نقطة القرار.

[4] التقديرات الأساسية في 30 يونيو/حزيران 2009 بسعر الصرف السائد في 30 سبتمبر/أيلول 2009.

جيم – المبالغ المقدمة لتخفيف الديون

22- حتى 30 سبتمبر/أيلول 2009 قدم الصندوق 247.4 مليون دولار أمريكي لتخفيف الديون إلى 26 بلد وصلت إلى نقطة الإنجاز.

مشاركة الدول الأعضاء في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحسب المرحلة

بلدان بلغت نقطة الإنجاز (26)	بلدان بلغت نقطة القرار (8)	بلدان قبل نقطة القرار (8)
بنن	تشاد	جزر القمر
دولة بوليفيا متعددة القوميات	الكونغو	إريتريا
بوركينا فاسو	كوت ديفوار[أ]	الصومال
بوروندي	جمهورية الكونغو الديمقراطية	السودان
الكاميرون	غينيا	
جمهورية أفريقيا الوسطى	غينيا بيساو	
إثيوبيا	ليبريا	
غامبيا	توغو	
غانا		
غيانا		
هايتي		
هندوراس		
مدغشقر		
ملاوي		
مالي		
موريتانيا		
موزامبيق		
نيكاراغوا		
النيجر		
رواندا		
سان تومي وبرينسيبي		
السنغال		
سيراليون		
أوغندا		
جمهورية تنزانيا المتحدة		
زامبيا		

[أ] رهنا بموافقة المجلس التنفيذي في دورة ديسمبر/كانون الأول 2009.

دال – تمويل الصندوق لتخفيف الديون

23- يمول الصندوق مشاركته في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من خلال المساهمات الخارجية (التي تقدم إلى الصندوق مباشرة أو تنتقل من خلال حساب أمانة مبادرة تخفيف ديون البلدان المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي) ومن موارده الخاصة. وتبلغ قيمة المساهمات الخارجية (المدفوعة أو المتعهد بها) نحو 193.7 مليون دولار أمريكي (65.4 في المائة). وتبلغ قيمة المساهمات المقدمة من موارد الصندوق نحو 94.7 مليون دولار أمريكي (31.9 في المائة) بناء على التحويلات التي وافق عليها المجلس التنفيذي في أعوام 1998 و1999 و2002 بالإضافة إلى تحويلات أخرى قيمتها 25 مليون دولار

أمريكي في عام 2007. وتمت تغطية المبلغ الباقي من العائد الاستثماري من رصيد الصندوق في حساب أمانة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

24- للتقليل من أثر تكاليف تخفيف الديون على موارد الصندوق المتاحة لعقد الالتزامات للقروض والمنح الجديدة، أيدت الدول الأعضاء في الصندوق انضمام الصندوق رسميا إلى حساب أمانة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي. وتم الاتفاق بشأن ذلك في الاجتماع الخاص بالمعلومات المتعلقة بالمبادرة وتمويلها الذي عقد في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2006 في واشنطن العاصمة. وكان من المسلم به أن ذلك سيضيف إلى التمويل الإجمالي المطلوب من حساب الأمانة. وفى أكتوبر/تشرين الأول 2007 حصل الصندوق على أول تحويل من حساب أمانة المبادرة الذي يديره البنك الدولي (104.1 مليون دولار أمريكي) بعد تسليم اتفاقية المنحة والتوقيع عليها. وتم استلام مجموعة ثانية تضم اتفاقيات منفصلة لتقديم اتفاقيات المنح في مايو/أيار 2009 من مدراء حساب الأمانة دعما لتخفيف ديون غامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وسيراليون، بما يبلغ مجموعه 18.1 مليون دولار أمريكي تقريبا. وتقدر القيمة الإجمالية للثغرة التمويلية (من حيث متطلبات سلطة عقد الالتزامات) لحساب الأمانة، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات التمويلية للصندوق ومصرف التنمية الأفريقي، بحوالي 308 ملايين دولار أمريكي.

25- ستواصل إدارة الصندوق أيضاً تشجيع الدول الأعضاء في الصندوق على تزويده بموارد إضافية بشكل مباشر لمساعدته في تمويل تكاليف مشاركته في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مع إيلاء الأولوية لكفالة التمويل الملائم لحساب أمانة المبادرة.

رابعا – التوصيات

26- يوصى المجلس التنفيذي بالآتي:

(1) الموافقة على المساهمة المقترحة للحد من ديون كوت ديفوار المستحقة للصندوق في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007 (انظر الفقرة 13) بما قيمته 1.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بصافي القيمة الحالية في نهاية عام 2007. وسيمنح هذا التخفيف وفقا لشروط القرار التالي:

"**قرر**: أن يقوم الصندوق بناء على قرار من المجلس التنفيذي بخفض قيمة ديون كوت ديفوار المستحقة للصندوق من خلال تخفيض تصل قيمته إلى 100 في المائة من التزاماتها نصف السنوية لخدمة الديون المستحقة للصندوق (مدفوعات أصل الدين ورسوم الخدمة/الفوائد) مع حلول مواعيد استحقاقها في حدود إجمالي صافي القيمة الحالية البالغ قدره 1.6 مليون وحدة حقوق سحب خاصة بسعر صافي القيمة الحالية السائد في نهاية 2007."

(2) الإحاطة علما بالوضع الخاص بتنفيذ مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومساهمته فيها والموافقة على عرض وثيقة على مجلس المحافظين في صورة ورقة معلومات – تتضمن الأقسام ذات الصلة من هذه الوثيقة بعد تعديلها على النحو الواجب بناء على القرارين الواردين أعلاه للمجلس التنفيذي باعتبارها التقرير المرحلي لعام 2009.